

الحاجة إلى التعاون
ما بين
المستهلكين والمنتجين

الحاجة إلى التعاون ما بين المستهلكين والمنتجين

عدنان الجنابي و لؤي الخطيب^(*)

الكتاب : الحاجة إلى التعاون ما بين المستهلكين والمنتجين
المؤلف : عدنان الجنابي و لؤي الخطيب
التدقيق والإشراف اللغوي : دراسات عراقية
الطبعة : الأولى ٢٠١٣ بغداد - بيروت - أربيل

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله، على أي نحو، أو بأي طريقة سواء كانت «الكترونية» أو «ميكانيكية» أو بالتصوير، أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك، إلا بموافقة كتابية من الناشر ومقديماً.

© All rights reserved. Not part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronics, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publisher.

المحتويات

٧ خلاصة تنفيذية
١١ مقدمة
١٣ نظرية كينز
١٥ الدعوة إلى استقرار أسعار النفط
١٧ دور أوبك في استقرار الأسعار
٢١ تنبؤ أم مجرد تخمين؟
٢٣ تذبذبات أسعار النفط
٢٩ انخفاض القدرة على التنبؤ بالعرض والطلب
٣٣ أحداث ٢٠١٢/٢٠١١ تعزز فكرة الحاجة إلى التدخل
٤١ التعاون ما بين المنتجين والمستهلكين
٤٥ الاستنتاجات
٤٧ المراجع

خلاصة تنفيذية

تؤدي التذبذبات في أسعار النفط إلى توليد ضغوط على الاقتصادات المتقدمة والناشئة، فتلقى اللائحة في الانكماش الاقتصادي العالمي على أسعار النفط المرتفعة، بينما يعاني منتجو النفط من تذبذب كبير في الدخل. وقد زادت تذبذبات الأسعار منذ عام ٢٠٠٠ لعدة أسباب، فهناك من جانب اول العوامل الجيوسياسية، و المضاربات، والإرهاب والكوارث الطبيعية والثورات والنمو الاقتصادي المتسارع. وهناك من جهة أخرى، الكساد والاضطرابات الطارئة في العرض من جهة أخرى. وأن تذبذبات الأسعار تعيق قدرة المنتجين والمستهلكين على التخطيط فيغدو التخطيط بالغ الصعوبة، ما ي يؤدي إلى ضعف فاعلية تخصيص الموارد في الصناعة، واختناقات في الإنتاج، كما يزيد من مخاطر الاستثمار و يعيق استثمار رؤوس الأموال التي تحتاج إليها الصناعة بشدة.

يقول جي إم كينز (J.M.Keynes) أن التدخل في أسواق المواد الأولية هو

(*) يتولى السيد عدنان الجنابي حاليا منصب رئيس لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب العراقي، والسيد لؤي الخطيب هو الرئيس التنفيذي ومؤسس معهد العراق للطاقة، ومستشار لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب العراقي.

في صالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء، ذلك لأن هذا التدخل يؤدي إلى تحسين استغلال وتخصيص الموارد. وفي ظل الديناميكية الحالية في عالمنا اليوم، فإن الشكوك التي تحيط بأسعار النفط تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية كما على النمو. وقد ازدادت حدة التذبذبات في أسعار النفط الخام منذ عام ٢٠٠٠ لعدة أسباب، منها العوامل الجيوسياسية مثل الحرب على العراق والربيع العربي والحصار على إيران، بالإضافة إلى الاضطرابات في نيجيريا وفنزويلا، ومنها المضاربات المالية التي تتغذى على نظرية احتمال نضوب النفط.

كانت السعودية تلعب دور المنتج المتمم للتخفيف من تأثير تذبذبات الأسعار وموازنة العرض والطلب، كما تحاول الأوبك دوماً تعديل كميات الانتاج لتحقيق هذا الهدف. إلا أن انخفاض الطاقة الانتاجية غير المستعملة من حوالي ٦ مليون برميل يومياً إلى ٢٤ - ٤ مليون برميل يومياً، كما حصل بين عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨، يزيد من المضاربات على الأسعار فيدفعها إلى لارتفاع الحاد، ويضعف من قدرة الأوبك والسعودية بالذات على تهدئة السوق. وقد فشلت الأوبك في خلق الاستقرار في الأسواق بسبب عدم تعاون المستهلكين من جهة، وبسبب حدة تدخل المضاربيين من جهة أخرى. كما أن الطاقة الإنتاجية الفائضة عن الاستعمال، المتوفرة لدى السوق السعودية بالدرجة الأولى، لم تكن بالحجم المطلوب، إضافة إلى صعوبة استخدام الطاقة الإنتاجية الفائضة بالتزامن مع حصول التذبذبات وسرعة هجمات المضاربيين.

ومع ظهور العراق كمنتج كبير قادر على لعب دور المنتج المتمم، يتجدد طرح السؤال حول إمكانية تطبيق نظرية كينز في الحاجة إلى التعاون الدولي بين المنتجين والمستهلكين لتوفير مخزون استراتيجي فعال (الطاقة الإنتاجية غير المستعملة). فالنجاح في إيجاد استقرار مناسب في أسعار النفط الخام يتطلب تعاون المنتجين والمستهلكين، فقد عجز المنتجون بمفردهم عن تحقيق هذا الاستقرار، كما فشل المستهلكون كذلك في بلوغ هذا الهدف عندما استعملوا

الحاجة إلى التعاون ما بين المستهلكين والمنتجين

المخرون الاستراتيجي الباهظ الكلفة الذي يحتفظون به لأغراض الطوارئ. من هنا الحاجة إلى التعاون الدولي.

لكن التعاون الدولي في إيجاد طاقة إنتاجية غير مستعملة (لأغراض التوازن) يتطلب إنشاء صندوق لتمويل الطاقة الفائضة في البلدان ذات الاحتياطي الكبير والكلفة الانتاجية الواطئة، كما يتطلب إيجاد آلية لإدامة هذا الاحتياطي وإدراته. وبدلاً من الصراع بين المنتجين (الأوبك) والمستهلكين (وكالة الطاقة الدولية) يتوجب على العالم إيجاد صيغة تعاونية من خلال المنتدى العالمي للطاقة في الرياض، كما يستوجب هذا التعاون إعادة هيكلة أسواق النفط العالمية للحد من التأثير السلبي للمضاربات على تذبذبات الأسعار. الورقة الحالية تبحث في هذه الاشكالية و الحلول الممكنة لها

مقدمة

معروف تماما ان التقلبات الكبرى في أسعار النفط تؤثر تأثيرا حادا على الاقتصاد العالمي. فصدمة ارتفاع اسعار النفط تفضي في العادة إلى انكماش اقتصادات الدول الكبرى انكماشاً سريعاً، لذلك يُنظر إلى منتجي النفط باعتبارهم السبب في هذا الكساد الاقتصادي. ومع كل صدمة في أسعار النفط وما يعقبها من كساد، يتجدد الاهتمام بالتعاون الدولي لتنظيم أسواق الطاقة بأمل تجنب معاناة الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. وان تذبذبات الأسعار التي ازدادت حدة منذ عام ٢٠٠٠ تفاقم من عمق انعدام الاستقرار الاقتصادي بفعل هذا التذبذب في الأسعار الذي يفضي إلى ارتفاع معدلات التضخم وتزايد كلفة الانتاج وتفاقم مخاطر الاستثمار. وبالطبع تعاني الدول المنتجة للنفط من تقلبات كبرى في الدخل تؤدي إلى تعطيل التنمية الاقتصادية. من هنا فإن الحاجة إلى استقرار الأسعار تطرح نفسها بقوة من ذي قبل. إن توفر الطاقات الإنتاجية غير المستعملة، وهي متوفرة في الدول ذات الاحتياطي الكبير والتكلفة الواطئة مثل السعودية والكويت والإمارات، (ومن المتوقع أن يلحق بهم العراق في المستقبل القريب) تعني أن إمكانية إيجاد مخزون استراتيجي قد أصبحت امكانية عملية قابلة للتحقيق أكثر من أي وقت مضى. إن الاعتراف بوجود مشكلة فيما يتعلق

بتذبذبات الأسعار في أسواق المواد الأولية، وتحديد الحل الممكن لها ليس بالأمر الجديد، ولكن المشكلة ان كلا من المنتجين والمستهلكين لا يقر بوجود مصالح مشتركة بينهما، فالطرفان لم يتعلما بعد من دروس النظرية الاقتصادية.

نظرية كينز

يقول جي إم كينز (J.M.Keynes) في كتاباته المنشورة خلال عشرينات و ثلاثينات القرن الماضي، أن الدول التي تعتمد اقتصاداتها بصورة كبيرة على تصدير المواد الأولية يمكن أن تعاني من تذبذب مضر في الدخل بسبب تقلبات الأسعار، الأمر الذي يضر بالمنتجين الرئيسيين للمواد الأولية كما يضر باقتصادات الدول الصناعية مما يفاقم تقلبات الدورة الاقتصادية. ويدعو كينز إلى تدخل الحكومات عن طريق انشاء مخزون استراتيجي للجم تذبذب الاسعار وتحقيق الاستقرار، نظراً لضآلة الحافز في القطاع الخاص للإبقاء على مخزون كاف بسبب ارتفاع التكلفة ومخاطر التنبؤ بالأسعار في المستقبل.

ويضيف كينز أن التذبذب المفرط في الأسعار يعرقل تخطيط الإنتاج سواء بالنسبة لمنتجي المواد الأولية او بالنسبة لمستهلكيها. وأن الأسواق الحرة المضطربة انما تعمل في حقيقة الأمر ضد مصالح كل من المنتجين والمستهلكين.

«عندما ترتفع الأسعار ارتفاعاً سريعاً فأن ذلك يحفز على زيادة المنتجين زيادة مفرطة ما يبذر بذور الانهيار اللاحق، ... حقا لا يوجد ما هو أكثر ضرراً من

الوضع الحالي حيث تكون الأسعار إما شديدة الارتفاع أو شديدة الانخفاض، وحيث تنشأ تقلبات لا موجب لها في اوضاع المصانع والقوى العاملة التي يتم توظيفها^(١). وهذا القول يذكرنا على الفور بما حصل مؤخراً في تشجيع الإنتاج مرتفع التكلفة للنفط من المصادر الجديدة، مثل الرمال الزيتية في ألبرتا بكندا.

(١) J M Keynes, The Policy of Government Storage of Foodstuffs and Raw Material, Economic Journal, September 1938, P. 459-460.

الدعوة إلى استقرار أسعار النفط

تأتي الدعوة إلى استقرار أسعار النفط من مصادر عالمية متنوعة تشمل المنتجين والمستهلكين على حد سواء. ويلقي المعلقون في الولايات المتحدة باللوم في حالات الكساد الاقتصادي على منتجي النفط وارتفاع أسعاره، ويدعون إلى الاستقلال الوطني (الأميركي) في توفير مصادر الطاقة للحماية من تذبذب الأسعار. وفي إفريقيا وآسيا تصدر من الأمم المنتجة والأمم المستهلكة دعوات لاستقرار أسعار النفط كما يتيح ذلك التخطيط الاقتصادي السليم.

إن تناوب الازدهار والتدهور في الدورة الاقتصادية وضع غير صحي بالنسبة لتجارة النفط حيث أنها تضر بالاستثمار في صناعة النفط، كما تعيق أيضاً الأبحاث والتطوير. والأهم، أن هذا يعيق إدخال التقنية العالية والابتكارات العلمية الجديدة وتطبيقها في الصناعة. فإذا لم يكن السوق ينعم بالاستقرار فيما يخص الأسعار والإنتاج، فلن يكون بمقدور المنتجين أو المستهلكين التخطيط على المدى الطويل للصناعة، وهو ما يدفع رؤوس الأموال إلى الابتعاد عن هذا الميدان ويفاقم من صعوبة جذب رؤوس الأموال الجديدة اللازمة للاستثمار والابتكار.

لا يؤثر عدم استقرار الأسعار على الدول المنتجة للنفط فحسب، وإنما يشمل أيضاً الدول غير المنتجة. فغير المنتجين يقولون أن الطاقة تأخذ نصيب الأسد من ميزانياتهم وأنهم يعجزون عن التخطيط بواقعية على مستوى الموازنات المالية أو المستوى الاقتصادي حين يتعذر عليهم التنبؤ بأحوال السوق. ولهذا، فإن استقرار سعر النفط هو في صالح الجميع^(١).

يؤكد توم تيراموس Tom Therramus أن تذبذبات أسعار النفط قد ازدادت حدة منذ عام ٢٠٠٠. كما تشير دراساته الإحصائية أيضاً إلى وجود علاقة ترابط، بدرجة ما، وعلاقة سببية، بين تذبذبات الأسعار وتذبذب معدلات التضخم والاستثمار. وليس من المستغرب أن العديد من الدول النامية تحاول حماية نفسها من تذبذب أسعار النفط عن طريق التدخل في أسعار المنتجات داخلياً.

إن ضبط الأسعار الشامل وتقديم الدعم لأسعار المنتجات المكررة في معظم دول آسيا والشرق الأوسط يضمن للمجتمع والشركات أن تظل بمأمن من أخطار ارتفاع أسعار النفط. ولكن تكلفة دعم الأسعار بهذا الشكل باتت تثقل على الاقتصادات الرئيسية في آسيا إلى درجة محبطة، ومع الرفع التدريجي لدعم الاسعار تخفيضها، اخذت ترتفع المطالبات باستقرار أسعار النفط. ولكن كما يقول (فتوح ودربوش Darbouche و Fattouh ٢٠١١)، سوف تؤدي الانتفاضات العربية إلى أن يصبح منتجي النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل رغبة في التخلص من دعم الأسعار على منتجات النفط والغاز خوفاً من استثارة السخط الشعبي.

Emeka Chiakwelu, *Modern Ghana!*, 15.6.2009.

(١)

دور أوبك في استقرار الأسعار

لأكثر من خمسين عاماً جرت محاولات لضمان استقرار أسعار النفط. وتنص اتفاقية الأوبك لسنة ١٩٦٠ في الفقرة (٢) ب على أن «تعمل المنظمة على إيجاد طرق ووسائل لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية بهدف إزالة التقلبات المضرة غير الضرورية». فهل فشلت أوبك بالتالي في مهمتها للحفاظ على استقرار الأسعار، أم ان العوامل الجيوسياسية والحروب، وبروز منتجين من خارج الأوبك، والمضاربات الاستثمارية والضغط الداعية إلى الابقاء على ارتفاع ل أسعار النفط و، سواء جاءت من داخل أو خارج دول الأوبك، هي التي ادت إلى تقلب الأسعار وارتفاعها العام؟

لا ريب ان التذبذبات الكبرى في الأسعار كانت تقع عموماً خارج سيطرة الأوبك، فقد نشأت هذه التقلبات نتيجة للنزاعات الجيوسياسية أو الحروب الإقليمية، ومؤخراً، نتيجة للمضاربات المالية. وعلى الرغم من أن الخبراء الأوروبيين يصفون الأوبك بأنها اتحاد احتكاري، فإن منظمة الأوبك قد فشلت في العمل كوحدة واحدة، كما يقول الدكتور فاضل الجلبي. فقد فشلت الأوبك في الحفاظ على حصتها من السوق بأن اتبعت سياسات تسعير وسياسات إنتاج ضارة بها هي بالذات الأمر الذي أدى إلى اضعاف نفوذها في السوق. فقد

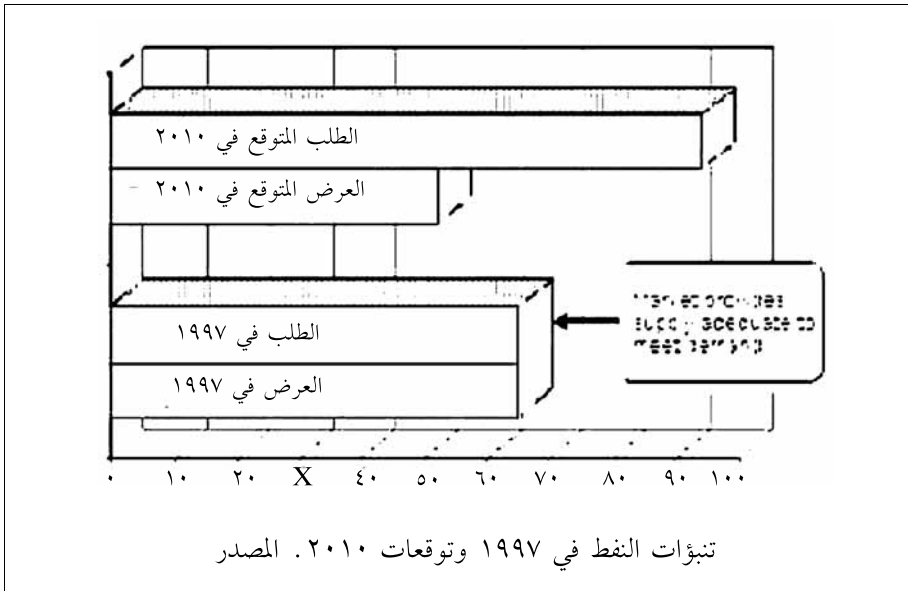
سمحت للأسعار بالارتفاع لمصلحة المنتجين مرتفعي التكلفة من خارج أوبك مثل الولايات المتحدة، مما أدى إلى تطوير حقول نفط بحرية مرتفعة التكلفة مثل حقول بحر الشمال وخليج المكسيك. بل أن الحقول الحديثة مرتفعة التكلفة، والضارة بالبيئة، مثل حقول ألاسكا، أصبحت بفضل ذلك قادرة على الاستمرار نتيجة لهذه السياسات. ودخلت المصادر غير التقليدية مرتفعة التكلفة، مثل الرمال الزيتية والصخر الزيتي، حيز الإنتاج، في حين أن الحقول منخفضة التكلفة في منطقة الشرق الأوسط بقيت مهملة ولا تحظى بالتطوير الكافي، نظراً لأن ارتفاع الأسعار وتزايد العوائد من الاستثمارات السابقة كانت كافية لإرضاء أعضاء أوبك وتلبية احتياجاتهم المالية. وقد تم إهدار الموارد بإحراق كميات كبيرة من الغاز، وإهمال أساليب إدارة النفايات مما أدى إلى أضرار بيئية في مواقع الانتاج والتكرير.

لم يكن لدى أعضاء أوبك الكثير من الحوافز للتخطيط لتلبية توجهات الطلب على المدى الطويل، إذ ان فوائض العوائد الكبيرة والاعتبارات السياسية شجعتها على اتباع استراتيجية السعر المرتفع. وقد فشل أعضاء أوبك، حتى في الفترة الاخيرة، في القيام باستثمارات جادة طويلة الأجل لزيادة الطاقة الإنتاجية، باحثين بدلاً من ذلك عن تعظيم العائدات على المدى القصير اعتماداً على الاستثمارات القائمة. وغالباً ما يؤدي تباين الأهداف والمصالح إلى تعقيد التفاوض على أية اتفاقية تعقيداً كبيراً، بل يجعل مثل هذا المسعى مثار خلافات اعمق، مما يؤدي إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه بدلاً من التقدم نحو حلول تخدم استقرار السوق عن طريق الاستثمار في بناء طاقات انتاجية إضافية. وينتقد الدكتور فاضل الجلبلي هذا الوضع، موضحاً أنه «باستثناء السعودية، لم تقم أوبك بأي شيء من شأنه إعادة استثمار عوائدها الضخمة من أنشطة الحفر التي ما تزال تراوح مكانها، إن لم تكن تتقلص، منذ أن استولت أوبك على الصناعة من شركات النفط في عام ١٩٧٣». فاضل الجلبلي (Chalabi,2010)

من الجلي أن أوبك قد فشلت في أن تتصرف كاتحاد احتكاري، وخسرت حصة من السوق لصالح المنتجين مرتفعي التكلفة، على حين كان بإمكانها الحفاظ على الأسعار منخفضة من خلال التوسع في طاقت الإنتاج. وقد أدى وصول منتجات جديدة من النفط الخفيف لا إلى الامعان في اضعاف نفوذها في السوق وتقليص حصتها منه. وفي ظل سوق قابل للتعرض لاضطرابات في سلسلة الإمداد نتيجة للعوامل الجيوسياسية والحروب، حافظت السعودية على مكانتها بوصفها المنتج المتمم في السوق، محاولة تقليل تذبذب الأسعار عن طريق موازنة الإنتاج. ولكن حتى هذا الدور فقد فاعليته خلال اتساع المضاربات المالية (انتفاخ الفقاعة كما يسمى) في عام ٢٠٠٨ عندما تم رفع الأسعار في سوق العقود عن طريق مضاربين أغرتهم نظرية النضوب النفطية. وقد دفع الربيع العربي أيضاً السعودية إلى أن تصبح أقل اعتدالاً حيال دورها كمنتج متمم (يستعيد التوازن) ي.

تنبؤ أم مجرد تخمين؟

نجح الاقتصاديون المتخصصون في قضايا النفط وخبراء السوق في أن يحددوا مستويات الطلب على النفط على المدى البعيد بدقة مثيرة للدهشة ع ب، لكنهم ارتكبوا اخطاء فاضحة في توقع مستويات العرض. وقد أظهرت الصناعة النفطية مرونة طويلة الأجل في اسعار العرض حيث حافظ العرض على نموه



تنبؤ أم مجرد تخمين؟

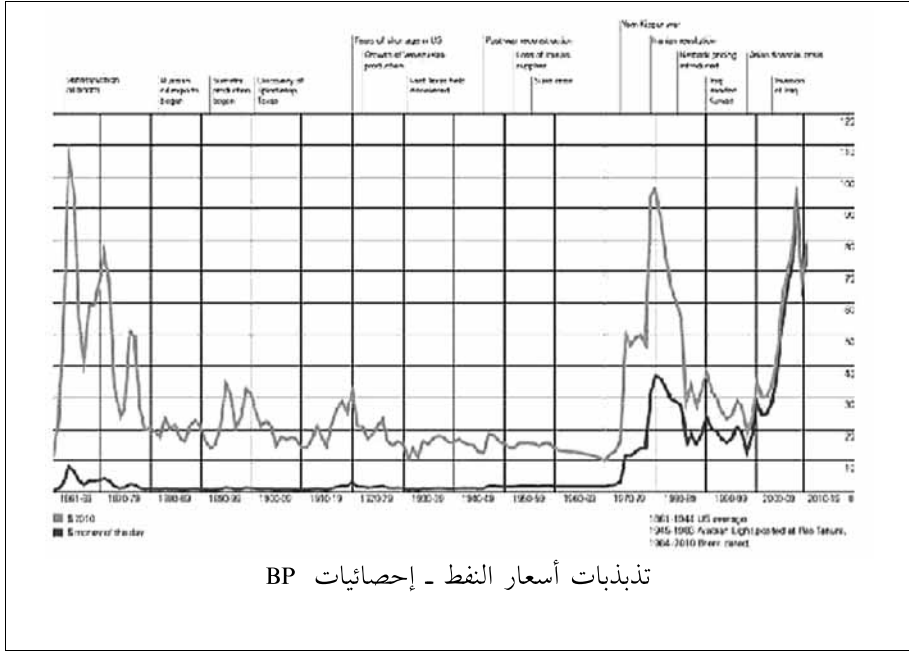
بالتوافق مع زيادة الطلب، وهي حقيقة لا يبدو أن واضعي نظريات النضوب النفطية يأخذونها في الاعتبار.

إن فشل العديد من الاقتصاديين وخبراء السوق في التنبؤ بالأسعار أو القدرة الإنتاجية بدقة يرجع إلى عدم فهمهم لكيفية عمل سوق سلع المواد الأولية، على الرغم من الكتابات العديدة لكينز في هذا الموضوع في العشرينات والثلاثينات. فقد أوضح كينز ان الحاجة إلى التدخل تنبع من الأثر السلبي لتذبذب الأسعار على كل من المنتج والمستهلك. لكن المحللين المختصين بالأسواق كثيراً ما يرتكبون افدح الاخطاء، مع ذلك تجد ان لهم نفوذا كبيرا في تحديد سياسات الاسعار قصيرة الاجل، الامر الذي يفاقم من تقلبات الاسعار. فعلى سبيل المثال، تنبأ خبراء اقتصاديون بارزون في الثمانينات بدرجة عالية من اليقين بأن عائدات بحر الشمال سوف تمحو الدين الوطني في المملكة المتحدة بحلول ٢٠١٠.

تذبذبات أسعار النفط

تشير الدراسات الحديثة إلى الزيادة في تذبذبات أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٠، ويؤكد الرسم البياني المدرج ادناه هذه الحقيقة، حيث يعرض تذبذبات الأسعار منذ ستينات القرن الماضي، منذ ظهور أوبك على الساحة، وحتى اليوم. لقد انتقلت الصناعة النفطية، خلال بضعة اعوام، من السعر المعن الذي يحدده الاتحاد الاحتكاري لشركات النفط الكبرى، إلى تحديد أسعار النفط اعتماداً على سعر النفط العربي الخفيف، بينما كانت أوبك تحدد سعر النفط العربي الخفيف. وقد ظل نظام التسعير هذا عرضة للتذبذبات، الامر الذي ادى إلى الارتفاع الكبير في الأسعار في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، ثم انهيار الاسعار في منتصف الثمانينات. وقد أصبح من الشائع أن يتباين السعر من شهر لشهر ومن عام لآخر ما بين ٢٠ دولاراً للبرميل، وحتى ٣٠ أو ٤٠ دولاراً للبرميل في بعض الأحيان. وقد حدث ارتفاع مُضر للأسعار في ٢٠٠٨ عندما قفز السعر إلى ١٤٧ دولاراً للبرميل، ثم انخفض إلى أقل من ٤٠ دولاراً، بتباين وصل إلى حوالي ١٠٠ دولار للبرميل. واستناداً إلى كمية النفط المتداول في التجارة الخارجية، وهو أكثر من ٥٠ مليون برميل يومياً، فأن فارق الاسعار هائل حقاً، وهو ما أدى إلى نتائج كارثية نزلت بالمستهلكين وبالمنتجين على حد سواء.

تذبذبات أسعار النفط



بالرغم من توفر السعودية على قدرة كبيرة في إنتاج الطاقة الفائضة واستخدامها كوسيلة لتحقيق الاستقرار في الأسواق، إلا أن التذبذب يستمر بفعل دخول المضاربين عند انخفاض فائض الطاقة الانتاجية في السعودية عن 4 ملايين برميل يوميا. من المعتاد في الصناعة أن يستند توقع المضاربين على مستويات المخزون، مثلما يقول يا، زيرن وشور و Ye, Zyren and Shore (1997)، «بما أن مستويات مخزون النفط تعد مقياساً على التوازن، أو عدم التوازن، ما بين إنتاج النفط والطلب عليه، فإن هذه المستويات تعكس المتغيرات في ضغط السوق على أسعار النفط الخام، وبالتالي فهي بارومتر جيد لقياس التغير في أسعار النفط الخام على المدى القصير». وعلى مر السنين، تم وضع نماذج متعددة لتوقعات الأسعار وحتى لتقلبات الأسعار (Sharma 1998). «توقع التقلبات في الاسعار امر ضروري لعملية إدارة المخاطر وتحديد سعر المشتقات ووضع استراتيجيات التحوط وتقدير المخاطر المالية لأرصدة محفظة المستثمرين» (Sharma 1998). وعادة ما تفشل النماذج الرياضية ونماذج حساب

ما يسمى التنافر المشروط المتراجع ذاتيا المبنية على سيناريوهات السعر المستقبلية في التنبؤ بسوق النفط بأي درجة من الدقة، ويدعي من يدافعون عن هذه النماذج وجود العديد من الأحداث والمتغيرات الممكنة التي تجعل من الصعب التنبؤ بالسوق.

تفرض الدراسات التي تمت في التسعينات، مثل التي قام بها فيرليجر Verlegar⁽¹⁾ نظرية كينز. فهو يقول «الخطط التي تهدف إلى وضع نطاق مسموح لتحركات السعر مرفوضة لأنها مكلفة وغير عملية، ومنها مفهوم المخزون الاحتياطي». وقد أيد Verlegar فيرليجر نظرية فريدمان Friedman عن الاستقرار القائم على المضاربة التقليدية (١٩٥٣)، قائلاً أن تطور سوق العقود الآجلة والتحوط يؤديان إلى درجة من استقرار الأسعار، وأن المزيد من التطور في سوق العقود من شأنه أن يضمن درجة من استقرار الأسعار وينظم العرض والاستثمار في الصناعة. وقد اعتُبرت مقارنته عن السوق الحر الطريق الصحيح للمضي قدماً. وتشير البيانات التجريبية أن سوق العقود تميزت بدرجة من الاستقرار النسبي طويل الأجل بالنسبة لسعر التوازن الذي يتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٨ دولاراً للبرميل في الجزء الأول من هذا القرن، ولكن بعد عام ٢٠٠٤، ارتفعت الأسعار وعكست الأسعار طويلة الأجل ميول ارتفاع السعر في الأسواق^(٢).

أصبحت الأسعار المستقبلية طويلة الأجل جزء من الماضي، حيث يتبنى الخبراء والمضاربون فلسفة «اشتر الآن». ويبدو أن المضاربين غير العقلانيين وعقلية التبعية يرران آراء لوكس Lux (١٩٩٥) وغيره ممن يقولون أن التنبؤات تحقق نفسها في السلوك غير العقلاني وتشوه أسواق المواد الأولية وتخلق فقاعة

«Adjusting to Volatile Energy Prices», 1994. Institute of International Economics. (١) page.

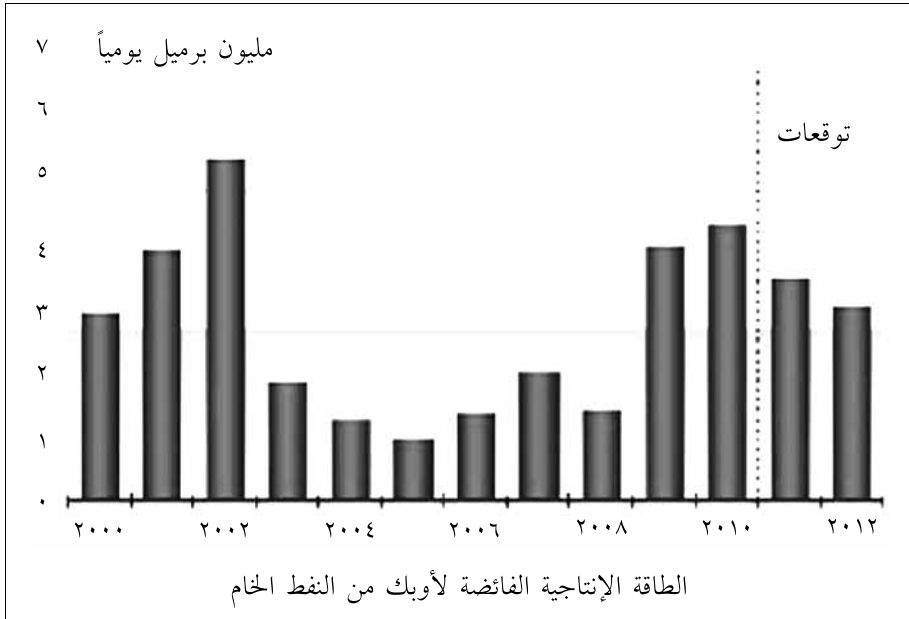
Bassam Fattouh, «Uncertainty, Expectation, and Fundamentals: Whatever Happened to Long-Term Oil Prices?» March 2011 و رقم الصفحة ٢٥

من المضاربات لا تعكس أسس العرض والطلب. ويبدو ان اوضاع سوق النفط ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ تدعم ما تقوله النظريات المتمحورة حول المضاربة وعقلية التبعية. وتدعم دراسات أخرى، مثل تلك التي قام بها الباحث باهاتين بويوكساهين Bahattin Buyuksahin، رأي فريدمان Freidman من أن «نشاط المضاربة لا يؤثر على الأسعار... بل أن نشاط المضاربة في الواقع يقلل من التذبذبات.» وبغض النظر عما إذا كان نشاط المضاربة يقلل من التذبذبات أم لا، فإن مستوى التذبذبات التي تشهدها سوق النفط تولد تبعات اقتصادية واسعة النطاق تؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد العالمي.

في الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨، ي المضاربون على نظرية النضوب النفطية والسيناريوهات الكارثية عن نقص النفط بسبب الطلب النهمة من الصين والهند، مما دفع الأسعار للارتفاع إلى معدلات غير مسبوقه. وعلى الرغم من أن الانهيار الذي أعقب هذا كان قد تم التنبؤ به سلفاً حتى من قبل أنصار السوق الحر كنتيجة لقيام اسواق الاستثمار بتعديل نفسها ذاتياً للتعويض عن المضاربة على المدى الطويل، ولكن الضرر كان قد وقع، مؤدياً إلى كساد اقتصادي مع تراجع إجمالي الطلب وارتفاع تكلفة الطاقة والنقل التي أدت إلى تقليل القوة الشرائية.

ومرة أخرى، تبين صدق تنبؤات كينز حول عمل أسواق المواد الأولية، حيث يقول أنه في الأسواق التي ترتفع فيها الأسعار، يزيد المشترون من وتيرة الشراء متوقعين استمرار الأسعار في الارتفاع وبالتالي يؤديون بفعلهم هذا إلى زيادة الطلب. أما عند تراجع الأسعار، فيحدث العكس، حيث يؤجل المشترون عمليات الشراء انتظاراً للمزيد من الانخفاض في الأسعار. ويؤدي مثل هذا السيناريو إلى زيادة فجوة تذبذب الأسعار في أسواق المواد الأولية، وهو ما يصد المنتجين عن زيادة الاستثمار في السوق بسبب عوامل المخاطر المتزايدة وما يترتب عليها من تفاوت في العائدات.

والأدلة على هذا قوية. يوضح الرسم المدرج ادناه أن الطاقة الإنتاجية الفائضة قد انخفضت بصورة كبيرة بعد عام ٢٠٠٢، وعندما وصلت إلى مليوني برميل يومياً في عام ٢٠٠٤، قام المضاربون بالهجوم. والمضاربون صنف خاص من البشر، فهم لا يقومون بالتكرير، ولا يتنجون النفط، ولا يستهلكونه، كل ما يفعلونه هو المضاربة بالسندات والاوراق المالية. انهم يدخلون إلى السوق عندما يظنون أن الأسعار سوف ترتفع وهو الوقت الذي تنخفض فيه الطاقة الإنتاجية غير المستعملة إلى أقل من ٤ ملايين برميل يومياً، وبهذا كانوا يدفعون الاعار إلى الارتفاع، وهو ما حصل مطلع عام ٢٠٠٨، وتكرر مرارا. وفي كل مرة كانت تقل فيها الطاقة الإنتاجية الفائضة في الماضي، كان يعقبها ارتفاع في الأسعار قد يعكس طلباً من المشتري الحقيقي، ولكنه كان في معظم الأحيان يرجع إلى المضاربة.



نتيجة لذلك كله، هناك إدراك متزايد بوجود واهميته التدخل نظرا

لأشدداد أثر تذبذبات الأسعار على النمو الاقتصادي. لقد قامت السعودية منذ عام ٢٠٠٠ بدور المنتج المتمم، وقد أجرت الأوبك تعديلات مهمة لموازنة العرض والطلب، وفي بعض الأحيان أكثر من مرة في نفس العام. وكانت أوبك تهدف إلى الحفاظ على طاقة إنتاجية احتياطية بمعدل ٦ مليون برميل يومياً تقريباً ولكن الزيادات المفاجئة في الطلب أدت إلى انخفاض هذه الطاقة الفائضة إلى أقل من نصف هذا المعدل، وتم تفادي النقص في الأسواق أحياناً من خلال الخطوات الحصيفة من جانب السعودية، حيث زاد الإنتاج اثر ظهور منتجين جدد من خارج الأوبك بموازاة نمو الطلب من الهند والصين، رغم أن الطلب الأوربي والأميركي تناقص بعض الشيء بفعل كفاءة استخدام الوقود وانتهاج سياسة الطاقة الخضراء (أي الصديقة للبيئة). لكن الاختناقات في الإنتاج سرعان ما أصابت آسيا حيث اقتربت مصافي النفط من قدراتها الإنتاجية في بعض الأحيان، أما مصافي النفط الاوربية والاميركية فقد كانت لديها طاقة فائضة، وكانت تأخذ أحياناً بعضاً من الطلب الآسيوي. ويبدو أن لعبة الحظ، مقرونة بشيء من التدخل التشريعي، هي التي سادت بدلاً عن التقدير الحصيف والتخطيط السليم، وأدت إلى ان تستطيع صناعة النفط التواؤم مع الطلب، خصوصاً وان الطلب من جهة الصين كان قد تضاعف خلال السنوات الخمس الأولى من الالفية الجديدة.

انخفاض القدرة على التنبؤ بالعرض والطلب

ان أهمية التدخل ما تني تزداد في ضوء تزايد عدد المتغيرات المقررة لمستويات العرض والطلب في السوق، والتي من شأنها أن تؤدي إلى عدم الاستقرار وغموض مآلات مستويات الأسعار، الامر الذي يزيد من العقبات التي تعرقل الاستثمارات طويلة الأجل. فمن ناحية الطلب، نجد ان الأزمة في منطقة اليورو، وتباطؤ النمو الاقتصادي في آسيا يجعلان من الصعب التكهن بأنتعاش اقتصادي ولالتالي من الصعب بناء توقعات عن الطلب المقبل. كما أن هناك متغيراً آخر وهو ارتفاع معدلات اللجوء إلى الطاقة البديلة، بالنظر إلى الغموض الذي يحيط بمستقبل سياسات الطاقة التي يمكن للحكومات ان تنتهجها في بلدان الاقتصادات الكبرى. زد على ذلك حزمة من العوامل الاخرى، مثل تأثير رفع الدعم عن اسعار مشتقات النفط في آسيا وعدد من البلدان النامية، ومثل زيادة الضرائب المفروضة على استهلاك الوقود الكاربوني في البلدان المتقدمة، وظهور تكنولوجيات بديلة جديدة في مجال النقل مثل السيارة الكهربائية، وغير ذلك من الابتكارات في قطاع النقل العمومي، وهي بعض العوامل البارزة التي تؤثر على مستويات الطلب،

ولم يعد من الصعب توقع الطلب الإجمالي فحسب، بل ان هناك أيضاً

انخفاض القدرة على التنبؤ بالعرض والطلب

طلبا متزايدا الآن على النفط الأخف بسبب القواعد البيئية الصارمة التي أدت إلى حالة من التراكم باتجاه النفط الإفريقي على حساب أنواع النفط الثقيل الكبريتي من منطقة الشرق الأوسط.

وأما من ناحية العرض، فقد حدثت ورات هامة في أفريقيا مع اكتشاف كميات أكبر من النفط الخام الخفيف وتطوير حقول جديدة في دول مثل غانا وأوغندا، فضلا عن ابتكار واستخدام تكنولوجيات جديدة في الحقول الحالية والجديدة بما يزيد من انتاجية هذه الحقول. لكن هناك اختناقات في توفير العمل الماهر والمعدات الحديثة، كما ان هناك محاولات جديدة لمواجهة تحديات عمليات الحفر والانتاج في بيئات غير مألوفة. وما يزيد من الغموض وعدم اليقين فيما يخص العرض هو التطوير المحتمل لحقول نفط كبرى قليلة التكلفة في دولة تسودها الاضطرابات السياسية مثل العراق، والعوامل الجيوسياسية في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمخاوف المتعلقة بإيران.

وتشير أكثر التوقعات تحفظا إلى ان الطلب سيبلغ ١٠٤ ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠، مما يجعل ضمان توافر تجهيزات النفط أولوية كبرى للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي. ومن المتوقع أن تأتي أربعة أخماس الطلب من الدول النامية نظرا لازدياد قدرة سكان هذه الدول على اقتناء واستخدام وسائل النقل. وبينما تحل نظرية الإنتاج الأقصى محل نظرية النضوب النفطية، أصبح المحللون أكثر ثقة في القدرة على تلبية الطلب، وإن كانوا أقل ثقة بخصوص مستقبل التكلفة، وبالتالي الأسعار. وسوف يرغب منتجو النفط عالي التكلفة دون شك في أن تظل الأسعار مرتفعة، ولكن المنتجين الجدد في إفريقيا والعراق بآنتاجه زهيد التكلفة سوف يسعون إلى زيادة الإنتاج مهما كان الثمن ابتغاء زيادة عائداتهم. يرى المحللون أن السعر العادل والمعقول للنفط يتراوح ما بين ٨٠ إلى ٩٠ دولاراً للبرميل بالنسبة للشراة كما للبائعين، إذا كنا نرغب في تلبية الطلب الحالي والمتوقع، على حين يرى محللون آخرون أن التكلفة الحدية

قد ارتفعت إلى ٩٠ دولاراً للبرميل خارج الأوبك وروسيا. إلا أن تقلب الأسعار قد زاد عن هذا الحد بدرجة كبيرة في عام ٢٠١٢ بسبب العوامل الجيوسياسية التي تؤثر على السوق، وهو ما سيؤدي على الأرجح إلى تأخر معافاة اقتصاد الدول المتقدمة. اشكاد مما ان حاجة العالم إلى المخزون الاحتياطي الذي دعا إليه كينز هي اليوم اشد مما كانت عليه في اي وقت مضى.

ان غموض المستقبل وانعدام اليقين بأحوال السوق النفطي ينعكس جليا في تزايد عدد الدول التي تحتزن احتياطات استراتيجية من النفط. وتشير إحصائيات إدارة الطاقة الأمريكية (EIA)، أن الاحتياطات الاستراتيجية العالمية قد ارتفعت إلى ٤,١ مليار برميل، وقد قامت الـ ٢٨ دولة الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية (IEA) بالاحتفاظ بمخزون يكفي لتسعين يوماً، بل أن بعض الدول المصدرة للنفط في الوكالة، مثل الدانمارك والمملكة المتحدة، قد بدأت هي الأخرى في الاحتفاظ بمخزونات من هذا النوع. كما ان الصين حذت حذوهما. في السابق، كان الهدف من الاحتفاظ بمثل هذه المخزونات هو التعامل مع ازمات الطاقة المفضية إلى النقص في العرض، ولكنها اليوم ق تتوخى هدفاً إضافياً وهو حماية الاقتصادات من زيادة أسعار النفط عن طريق المضاربة.

لقد ظل سوق النفط متوترا بسبب قلة الطاقة الإنتاجية غير المستعملة، كما ان طبيعة العديد من الاضطرابات الأخيرة، التي كانت عصية على التنبؤ، ادت إلى المزيد من تضارب التكهّنات حول العرض والسعر في المستقبل. وعلى الرغم من أن الربيع العربي والصراع في ليبيا والمحاولات الأمريكية لعزل إيران قد أدت إلى ارتفاع الأسعار، فإن الانتعاش الاقتصادي والطلب على النفط لم يُظهرا اية زيادة ملحوظة بعد. وتصدق مقولة بسام فتوح في بحثه المتعلق بديناميكيات سوق النفط في اوقات الاضطراب تفيد Bassam Fattouh^(١) بأن

Oil market Dynamics in Turbulent Times April 2011.

(١)

انخفاض القدرة على التنبؤ بالعرض والطلب

التغيرات في السعرا لا تعكس واقع العرض والطلب في السوق بل هي تعكس التغير في التصورات حول مستقبل في الاضطرابات الجيوسياسية، وحول المعطيات والتحليلات لاوضاع الاقتصاد على المستوى الكبير (ماكرو)، والمضاربات المالية. ومن شأن التدخل عن طريق المخزون الاحتياطي أن يزيل آثار المضاربة في اسعار السوق.

أحداث ٢٠١٢/٢٠١١ تعزز فكرة الحاجة إلى التدخل

الأحداث التي دارت في ٢٠١٢/٢٠١١ زادت من الإدراك بأهمية الحاجة إلى التدخل في السوق. فالربيع العربي، وبخاصة الأزمة الليبية، ولدت اختلالاً في اوضاع السواق. فبينما كان الطلب ساكناً نسبياً تلك السنة نظراً لضعف النمو الذي شهدته أمريكا الشمالية وأوروبا، ارتفعت الأسعار بشكل كبير بسبب النقص في النفط الخفيف نتيجة للأزمة الليبية، كما نتيجة للتكهنات الجيوسياسية وعزوف السعودية عن القيام بدور المنتج المتمم، حتى لا تتسبب، على الأرجح، في إضعاف الوضع المالي للدول العربية الشقيقة كانت تواجه احتمالات حدوث انتفاضات، فمثل هذا التدهور المالي سيضعف قدرة هذه الدول الشقيقة على تهدئة الاحتجاجات بزيادة الانفاق العمومي. كما أن المملكة العربية السعودية نفسها كانت بحاجة إلى عائدات أكبر لمواصلة زيادة ميزانيتها.

تتوقع هيئة الدراسات النفطية الكونية Global Oil Insights السيناريو

التالي:

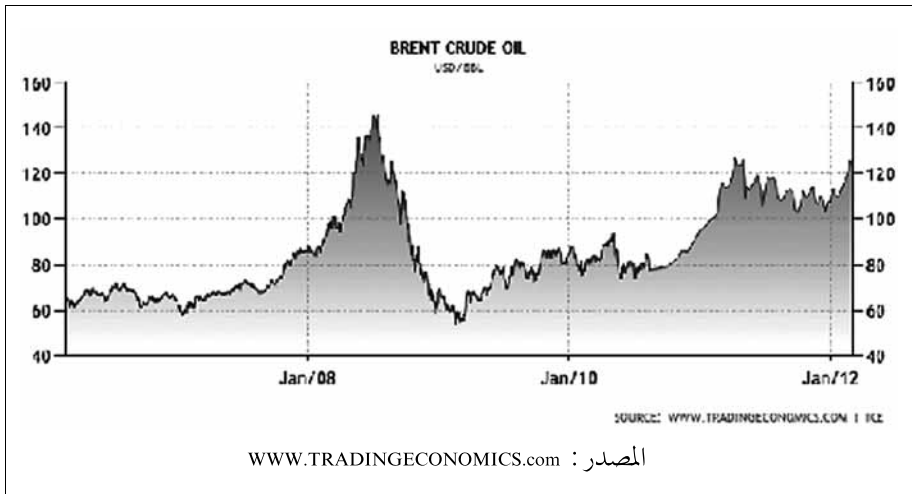
أحداث ٢٠١٢/٢٠١١ تعزز فكرة الحاجة إلى التدخل

مليار دولار	دولار/ برميل	
١٢٠	٥٣	تغطية النفقات الحالية (مطروحا منه الدخل من مصادر اخرى) تصل إلى
١٩٠	٧٩	... تغطية النفقات كما اعلاه، مع اضافة استثمارات رأسمالية بمقدار ٧٠ مليار دولار، تصل إلى
٢٠١	٨٣	كل ما سبق مع احتياطي الطوارئ بمقدار ١٠ مليار دولار، يصا إلى

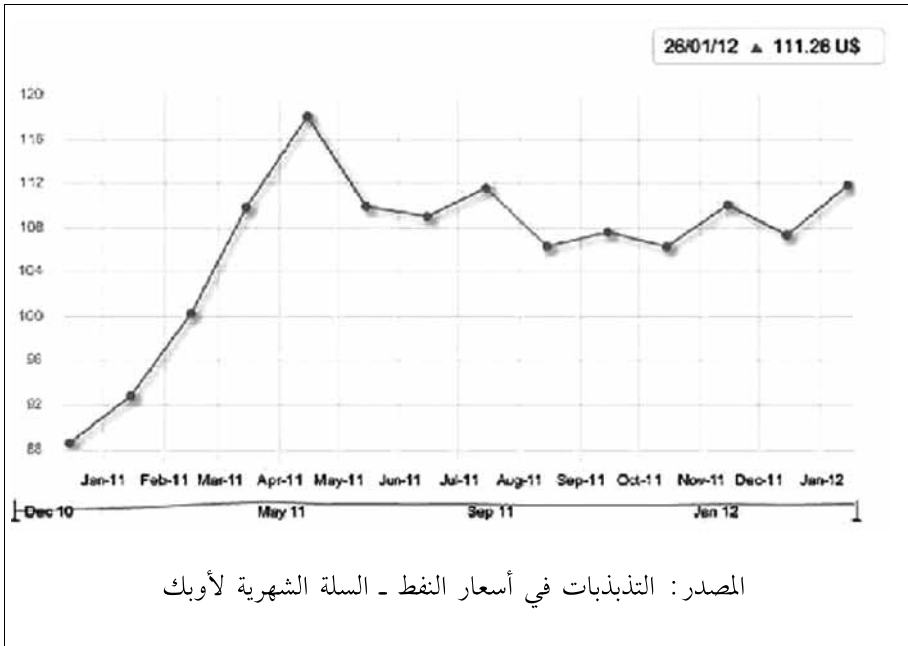
المصدر: أوبك: مجموعة سلة اسعار الاوبك التي تحتاجها المملكة العربية السعودية عام ٢٠١١

مع وجود بعض المنتجين العرب الذين يتمنون وصول الأسعار إلى ما يتجاوز ٨٣ دولاراً للبرميل لسد نفقاتهم، فمن السهل ان نفهم عزوف المملكة العربية السعودية عن التدخل في السوق، خاصة وأن أي خطوة من هذا القبيل من شأنها ان تؤدي كإلى انهيار السعر بسبب طبيعة السوق

الحافلة بالمضاربة، حيث سبق لاسعار النفط ان انهارت في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ من ١٤٧ إلى ٤٠ خلال اشهر قلائل.



وإضافة إلى هذا، كانت هناك تباينات كبرى بين تنبؤات مختلف محلي السوق خلال ٢٠١١ حول الانتعاش الاقتصادي في أمريكا الشمالية وأوروبا، والطلب الصيني على النفط، وما إذا كان ثمة فيض سوق النفط أكثر من اللازم. وهذه النقطة الأخيرة لم تكن صحيحة بالتأكيد في حالة النفط الخفيف، حيث أدى الانخفاض في الإنتاج الليبي وانخفاض إنتاج نيجيريا عما كان متوقعاً إلى حدوث نقص شديد. كما أصبح من الواضح أيضاً أن المضاربة على السعر استناداً إلى التوقعات الجيوسياسية أثرت على السوق ورفعت الأسعار، خاصة أن المحللين من أصحاب الخبرة في أوبك افادوا أنه باستثناء النفط الخفيف، فإن حالة العرض في السوق جيدة.



ويبدو أن الانخفاض في الإنتاج من خارج أوبك في شباط وآذار ٢٠١١، ومن أوبك في آذار ونيسان، قد زاد من المضاربة بدلاً من توليد قناعة في السوق بأن الطلب مستقر والعرض كاف. وقد ظلت الأسعار أعلى بمعدل ١٠-٢٠

أحداث ٢٠١٢/٢٠١١ تعزز فكرة الحاجة إلى التدخل

دولار للبرميل من أعلى تكلفة حدية للإنتاج. وقد حدث هذا على الرغم من التوقعات بزيادة الإنتاج من خارج أوبك في أواخر ذلك العام وعلى الرغم من أن الإنتاج كان قد ارتفع بالفعل عما كان عليه في العام السابق. ومن المعروف أن معظم المنتجين من خارج أوبك يقومون بالإنتاج بأقصى ما يمكنهم بغض النظر عن اوضاع السوق سعياً وراء المزيد من العوائد. وقد أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة القلق حول امكانات الانتعاش الاقتصادي، ورأى بعض المحللين في ذلك اندفاعاً نحو مستوى قد يؤدي إلى تراجع الطلب. وفي حزيران من العام نفسه، تدخلت الوكالة الدولية للطاقة في السوق وضخت ٦٠ مليون برميل بمعدل مليوني برميل يومياً على مدار ثلاثين يوماً، معللة هذا الأجراء بعدم قدرة الدول الأعضاء في أوبك على تعويض خسارة النفط الخام الخفيف الليبي، وعجزها عن الاستجابة للزيادة المتوقعة في الطلب. وتعتبر هذه هي المرة الثالثة فقط التي تتدخل فيها الوكالة الدولية في السوق، وكانت قد تمت الموافقة على التدخلين السابقين من قبل الدول الأعضاء في الوكالة لتعويض الفاقد من الامدادات في عام ١٩٩١ مع بداية حرب الخليج الأولى، وفي عام ٢٠٠٥ اثر الأضرار التي سببها إعصار كاترينا في منصات الحفر البحرية وخطوط الأنابيب ومصافي النفط في خليج المكسيك.

٢٠١١											٢٠١٢	
ك	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	ايلول	١ت	٢ت	١ك	٢ك
الجزائر	١٢٥٠	١٢٦٠	١٢٨٠	١٢٨٠	١٢٨٠	١٢٩٠	١٢٩٠	١٢٨٠	١٢٧٠	١٢٥٠	١٢٥٠	١٢٣٠
أنجولا	١٦٤٠	١٦٥٠	١٧٠٠	١٥٠٠	١٥٨٠	١٥٢٠	١٦٢٠	١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٧٠	١٧٧٠	١٧٢٠
إيران	٣٦٤٠	٣٦٣٠	٣٦١٠	٣٦٠٠	٣٦٣٠	٣٦١٠	٣٥٨٠	٣٥٨٠	٣٥٧٠	٣٥٥٠	٣٥٢٠	٣٥٠٠
العراق	٢٧١٧	٢٧١٧	٢٥١٩	٢٦٧٢	٢٧٣١	٢٧٩٦	٢٧٨٨	٢٨٥٤	٢٧٨٣	٢٧٧٥	٢٨٤٢	٢٨٥٢
الكويت	٢٣٠٠	٢٣٥٠	٢٤٨٠	٢٤٨٠	٢٤٩٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٥٠	٢٦٠٠	٢٦٥٠	٢٦٩٠	٢٧٣٠

الحاجة إلى التعاون ما بين المستهلكين والمنتجين

٢٠١١												٢٠١٢	
ك	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	ايلول	ت	٢ت	١ك	ك	٢ك
١٥٤٠	١٣٨٠	٣٠٠	١٥٠	٦٠	٤٠	٣٠	١٠	١١٠	٣٦٥	٦٠٠	٨٢٥	١١٠٠	ليبيا
٢٢٨٠	٢٢٢٠	٢١٠٠	٢٢٠٠	٢٣٠٠	٢٢٥٠	٢٣٥٠	٢٣٠٠	٢٢٥٠	٢٠٠٠	٢١٣٠	٢٠٥٠	٢١٠٠	نيجيريا
٧٩٠	٨٠٠	٨١٠	٧٩٠	٨١٠	٨١٠	٨١٠	٨١٠	٨٠٠	٨٠٠	٧٩٥	٧٩٥	٧٩٠	قطر
٨٩٠٠	٩١٢٥	٨٦٠٠	٨٧٧٠	٩٠٥٠	٩٣٥٠	٩٧٠٠	٩٨٠٠	٩٤٥٠	٩٥٠٠	١٠٠٤٧	٩٨٠٠	٩٦٥٠	السعودية
٢٤٠٠	٢٤٧٠	٢٥١٠	٢٥٠٠	٢٤٥٠	٢٤٩٠	٢٥١٠	٢٥٥٠	٢٤٥٠	٢٤٥٠	٢٤٩٠	٢٥٠٠	٢٥٤٠	الإمارات
٢٢١٠	٢٢١٠	٢٢١٠	٢٢١٠	٢٢٨٠	٢٣٠٠	٢٣٥٠	٢٣٥٠	٢٣٧٠	٢٣٧٠	٢٣٥٠	٢٣٥٠	٢٣٥٠	فنزويلا
٥٠٠	٤٨٠	٥٠٠	٤٩٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٩٠	٥٠٠	٤٩٥	٤٩٥	٤٩٥	٤٩٥	الإكوادور
٣٠١٦٧	٣٠٢٩٢	٢٨٦١٩	٢٨٦٤٢	٢٩١٤١	٢٩٤٢٦	٣٠٠٣٨	٣٠٢٠٤	٢٩٨٨٣	٢٩٩٤٥	٣١٠٠٩	٣٠٩٣٧	٣٠٩٤١	الإجمالي
٢٧٤٥٠	٢٧٥٧٥	٢٦١٠٠	٢٥٩٧٠	٢٦٤١٠	٢٦٦٣٠	٢٧٢٥٠	٢٧٣٥٠	٢٧١٠٠	٢٧١٧٠	٢٨١٦٧	٢٨٠٨٥	٢٨١٧٥	أوبك ١١

توقعات MEES: إنتاج أوبك من النفط الخام، يناير (كانون الثاني) ٢٠١١ - يناير (كانون الثاني) ٢٠١٢، ٠٠٠ برميل/يومياً

ورغم أن التدخل كان بسيطاً، بما يعادل استهلاك ثلاثة أيام في الولايات المتحدة، إلا أن أثره على السوق كان فورياً. فقد انخفض سعر نفط برينت الخام الآني إلى ١٠٨,١٤ دولاراً للبرميل في اليوم نفسه، ثم انخفض بمقدار ٣,٢٥ دولاراً للبرميل في اليوم التالي. وتحولت نفوط برنت الآجلة في بورصة العقود الآجلة ICE من سعر التسليم المؤجل (backwardation) إلى سعر الاستلام المؤجل (contango) فقط خلال آب/أيلول للوصول إلى التوازن بعدما افادت وكالة الطاقة الدولية أنها ستضخ نسبة أعلى من المنتجات المكررة بدلاً من الخام في أوروبا. وأما بالنسبة للتسليم الفعلي، فمند ٢٧ حزيران ظلت الأسواق الآنية على سعر التسليم المؤجل، ولكن ما أن قامت وكالة الطاقة الدولية بالضخ حتى انخفض السعر في تموز/آب وآب/أيلول بمقدار ١٢ - ١٥ دولاراً للبرميل.

وقد جاء نف الخزين في هذا التدخل من الخزين الاحتياطي الاميركي

أحداث ٢٠١١/٢٠١٢ تعزز فكرة الحاجة إلى التدخل

الذي كان قد بلغ مستوى قياسيا كما كان قد استخدم فيما مضى لسد النقص في الخزين وتديبير العجز في الميزانية. ويعتبر هذه التدخل الأول من نوعه الذي يتم على أساس اعتبارات تخص السعر، وإن كانت وكالة الطاقة الدولية تقول أنها كانت تسد عجزاً في العرض، حيث جاء على لسان نوبو تناكا المدير التنفيذي للوكالة أنه «اليوم، وللمرة الثالثة في تاريخ وكالة الطاقة الدولية، قررت الدول الأعضاء العمل معاً لضمان توافر إمدادات كافية من النفط في السوق العالمي»، واذاف أن «هذا التصرف الحاسم يوضح التزام الوكالة القوي بتوفير ما يكفي من امدادات النفط في الأسواق وضمان الاستقرار السليم في أسواق الطاقة العالمية». (المصدر؟؟؟)

وقد بعث هذا التدخل برسالة إلى الأوبك مفادها أن وكالة الطاقة الدولية يمكن أن تتدخل بسرعة أيضاً في السوق، وأن الأسعار المتضخمة ليست في صالح الاقتصادات العالمية، خاصة وأن العديد منها في وضع هش من التعافي الاقتصادي. وقد رأى بعض أعضاء أوبك في هذا التصرف تحدياً: فقد صرح الممثل الإيراني لدي الأوبك علي خاطبي في ٢٧ حزيران أن قرار وكالة الطاقة الدولية بضخ النفط من مخزون الطوارئ لديها كان "لعبة خطيرة"، متهماً الولايات المتحدة بمحاولة ممارسة الضغوط على بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط، ووصف ما قامت به الوكالة بأنه تدخل في السوق العالمي وأنه سترتب عليه آثار طويلة الأمد على توجه السوق^(١).

وخلال فترة الاستقرار النسبي للطلب، ارتفع متوسط سعرنفط برنت من ٩٤ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٩ دولارات في عام ٢٠١١ متأثراً بتقلص الامدادات الناشئة عن تطورات الربيع العربي، والأزمة الليبية، وانخفاض الإنتاج النيجيري عما كان متوقعاً.

(١) Energy Economist! العدد ٣٥٧، يوليو ٢٠١١ ص٢٢٢

بدأ العام ٢٠١٢ بزيادة جديدة في الأسعار بسبب المخاوف الناتجة عن أحداث الربيع العربي وفرض العقوبات التجارية على إيران. كما بدأ ان انتعاش الطلب اخذ يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار وتقلبها، مما دعا بعض الخبراء إلى القول بأن النفط لن يعود أبداً إلى أقل من ١٠٠ دولار للبرميل، خاصة في ظل ارتفاع التكلفة الحديدية للإنتاج في الدول المنتجة من خارج أوبك، باستثناء روسيا، إلى حوالي ٩٠ دولاراً للبرميل. وقد أدت هذه التذبذبات في الأسعار في ٢٠١٢ إلى تعزيز الإدراك بأهمية استقرار الأسعار.

الحاجة إلى استقرار الأسعار لا ريب ان استقرار الأسعار يخدم مصالح اقتصادات الاوبك الاحادية، اي التي تعتمد على سلعة واحدة، كما تخدم اقتصادات المنتجين الجدد في إفريقيا. ويمكن لهؤلاء تجنب المرض الهولندي (Dutch Disease) عن طريق إنشاء صناديق استثمار سيادية في الخارج تنفعهم في الاوقات العصيبة، صناديق من شأنها أن تمنع الزيادة المفرطة في سعر الصرف العملات الوطنية والإضرار بالصناعات المحلية الأخرى. ومن شأن الصناديق السيادية ان تتيح إلى الأجيال القادمة فرصة الاستفادة من تنمية هذه الموارد، حيث أن منتجي النفط قد عانوا على مر التاريخ من تذبذب في الدخل بسبب تقلبات الأسعار. وقد وجد أنشاسي وبرادلي Bradley و Anshasy (٢٠٠٩) أن «التغيرات في أسعار النفط لها تأثير مباشر وأساسي على نمو الإنفاق الحكومي. كما أن التقلبات في أسعار النفط يمكن أن تؤدي إلى تقشير حكومي مما يخفض معدل النمو في الإنفاق الحكومي، خاصة خلال فترات التضخم». ومع استقرار أسعار النفط، يمكن تحديد السعر الذي تتساوى عنده التكلفة (break even price) لمنتجي النفط، مما يجعل من الممكن التخطيط بدقة وثقة لكل من الانفاق الحكومي وتكوين رأس المال المحلي. ويذكر علي عيسوي Ali Aissaoui تقديرات متحفظة للأسعار التي تتساوى عندها التكلفة في الوقت الحالي بالنسبة لأعضاء أوبك، وهي تتراوح ما بين ٣٠ إلى ١٠٠ دولاراً

أحداث ٢٠١١/٢٠١٢ تعزز فكرة الحاجة إلى التدخل

للبرميل. لكن كثرة من أعضاء الأوبك يرغبون حالياً في أسعار أعلى من تلك التي تتساوى عندها التكلفة وذلك لتأمين فائض يكفل تدبير الامور عند تقلب أسعار النفط او حصول اضطرابات الجيوسياسية في المنطقة. وعليه، فأن احتمالات بقاء أسعار النفط مرتفعة هي احتمالات قوية وكبيرة، مما ينزل افدح الضرر بأمكانيات الانتعاش الاقتصادي العالمي لما بقي منعام ٢٠١٢. (هل يمكن توسيع هذه الفكرة إلى عام ٢٠١٣ لان سنة ٢٠١٢ انتهت؟؟؟)

عند استقرار الأسعار، تصبح شركات النفط الدولية والوطنية في وضع أفضل للتخطيط للاستثمار على المدى الطويل وتنسيق تطوير الصناعة بما يوفر فرص عمل اضافية، بدلاً من استراتيجيات الكفاف الحالية، حيث تتركز شركات النفط الوطنية لزيادة الطاقة الانتاجية ما ان يلوح عجز مالي في الأفق بسبب التذبذب في الأسعار. وييدي الخبراء، من أمثال بسام فتوح، قلقاً من النقص في إمدادات السوق، وتدني مستوى الطاقة الإنتاجية الاحتياطية، والتباطؤ في الاستثمار في الانتاج داخل أوبك وخارجها. ويتوقع الخبراء حدوث نقص في إمدادات النفط. وان التدخل يعني أن تصبح شركات النفط الدولية والوطنية في وضع أفضل لتطوير الإنتاج مرتفع التكلفة، نظرا لان أن العائد من استثمار رأس المال سيكون مؤكداً رغم انه منخفض نسبياً. ووفقا لكينز، فإن تقليل المخاطر هو المفتاح لتحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأولية، وتشجيع الاستثمار في الصناعات النفطية، مما يخدم البلدان المنتجة والمستهلكة سواء بسواء.

التعاون ما بين المنتجين والمستهلكين

يرى محللون مثل فتوح ودربوش أن هن «تصور يرى تعذر الاعتماد على العلاقات ما بين المنتجين والمستهلكين لتسهيل عملية تكيف السوق ازاء الاضطرابات؛ بل أن تصرفات الطرفين قد تؤدي إلى تفاقم تذبذب الأسعار.» وعلى الرغم من اعتقاد البعض بهذا الرأي، فإنه لم يحصل حتى الآن تعاون يُذكر بين المنتجين والمستهلكين للحكم على هذا الرأي. قد تبدو المصالح المختلفة للمنتجين والمستهلكين عقبة يتعذر تجاوزها، لكن الأسعار حالياً تتجاوز التكلفة الحدية لمنتجي أعلى النفط تكلفة. إن تحديد نطاق للأسعار مع ظهور العراق كمنتج متمم جديد يبدو ممكناً، بالنظر إلى الرغبة في الانتعاش الاقتصادي. وتمتلك الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، مثل السعودية والكويت والإمارات، ، طاقة إنتاجية احتياطية. وكما يقول فتوح ودبوش فإن «احتياطيات [تلك الدول] ربما تكون الأرخص على مستوى العالم (باستثناء عُمان) من حيث اكتشافها وتطويرها وإنتاجها... وتقدرها وكالة الطاقة الدولية (٢٠٠٥) بما بين ٣ إلى ٥ دولارا للبرميل.» لعل هذه التقديرات قديمة بعض الشيء، ولكن المبدأ يبقى سليماً: المنتجون منخفضو التكلفة يتوفرون على القدرة على الاحتفاظ

بمخزون على شكل طاقة انتاجية فائضة يمكنها أن تحقق الاستقرار العالمي في أسعار النفط بأقل تكلفة ممكنة.

الطاقة الإنتاجية الكامنة للعراق الجديد، مضافة إلى خبرة السعودية كمنتج متمم ذي احتياطات كبيرة، تستطيع زيادة الطاقة الإنتاجية الاحتياطية وبناء مخزون احتياطي كاف عند مصدر الانتاج لتحقيق استقرار الأسعار. وقد صرح فلاح العامري رئيس شركة تسويق النفط (سومو) أمام الحضور في نادي العلوية في بغداد أن بمقدور العراق أن يصبح منتجا متمماً، وقال «إن خطتنا ليست إغراق الأسواق العالمية. هذا ليس هدفنا. إذا كان لدينا فائض طاقة انتاجية ما بين ٢ إلى ٣ مليون برميل يومياً، فليكن». ويمكن لهذا الفائض المتمم، إن اتحد مع ما لدى السعودية والكويت والإمارات، أن يشكل الأساس الذي يركز عليه استقرار اسعار النفط وضمنان أن يتماشى الإنتاج مع الطلب في أوقات الذروة.

وقد يكون بوسع منتجين آخرين، مثل إيران وليبيا وفنزويلا وروسيا، أن يساهموا أيضاً في بناء الطاقة الإنتاجية الفائضة. وتشير الخبرات السابقة إلى أن المضاربة تندلع بمجرد أن تنخفض تلك الطاقة الفائضة إلى أقل من ٤ مليون برميل يومياً. وو الأرجح ان الحفاظ على استقرار السوق يتطلب وجود ٦ ملايين برميل يومياً أو أكثر بشكل دائم. ويجب وضع نموذج عملي لتمويل الطاقة الإنتاجية الاحتياطية الفائضة يحظى بقبول كل من المنتجين والمستهلكين. ويمكن للمستهلكين الاستثمار في تطوير تلك الطاقة الاحتياطية لدى المنتجين منخفضي التكلفة ممن يمتلكون احتياطات كبيرة، بدلا من إنفاق مليارات الدولارات على الاحتفاظ بمخزون استراتيجي مرتفع التكلفة.

وستكون هناك حاجة إلى قدر من الضوابط القانونية، فالأسواق الحرة لا تنجح أبدا بالنسبة للمواد الأولية، وبخاصة النفط. لقد اتفق قادة العالم على الحاجة إلى تنظيم المصارف والمؤسسات المالية بضوابط قانونية، وسيكون عليه أيضاً أن يقبل بخضوع سوق الأوراق المالية للمضاربة في صناعة النفط لدرجة

من الضوابط التنظيمية، فبدون ذلك تتعذر إدارة هذا النظام المقترح للتعاون بين المنتجين والمستهلكين.

ومن الطرق الممكنة لتحقيق الاستقرار تأسيس صندوق كبير للقيام بالمهام التالية :

أولا الاستثمار في خلق طاقة انتاجية فائضة تكفي لإدارة السوق لتشجيع البلدان ذات الاحتياطي النفطي ممن ترغب في المساهمة في صندوق هذا الاستثمار. ويمكن بعد ذلك اتخاذ القرار بما إذا كان ذلك الاستثمار سيتم في شكل مشروع مشترك ما بين المنتجين والمستهلكين او ان يتعهد به المنتجون وحدهم.

وأما المهمة الثانية لصندوق الاستقرار المقترح فستكون شراء البراميل الورقية في حال وجود فائض في السوق مقرون بانخفاض الأسعار، أي أن يدفع إلى الدول المنتجة ما يعادل سعر المقترح حتى لا تقوم بالإنتاج، اي يقوم الصندوق بشراء البراميل الورقية عندما تنخفض الأسعار، وعند ارتفاعها اثر تزايد الطلب وتزايد الضغط على السوق، اي يقوم ببيع هذه البراميل الورقية واستخدام الطاقة الإنتاجية الاحتياطية في وقتها لتحقيق استقرار السوق. بضح كميات اضافية فوراً إلى الأسواق. وعليه يقوم الصندوق بالشراء بسعر منخفض والبيع بسعر مرتفع وتحقيق ربح لدفع تكلفة رأس المال لتغطية الاستثمار في الطاقة غير المستعملة وتحقيق عائد للمنتجين / المستثمرين.

وأما ثالث مهمة فهي التعامل مع مخاوف المشاركين في السوق الحرة الذين يقولون بأن هذه الأسواق تساعدنا في تحديد الاتجاه بالنسبة للأسعار المستقبلية، وأن ارتفاع الأسعار في المستقبل يجذب الاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل في الصناعة. ومن شأن الاستقرار أن يزيل الغموض الذي يكتنف السوق في الوقت الحالي ويحوّله إلى عملية معروفة ومحسوبة، مما يتيح توقع العائد على رأس المال بصورة أكثر دقة. أن الانتقال من الإستكشاف إلى الإنتاج

قد يستغرق سبعة أعوام أو أكثر وفي المناخ المتقلب السائد حالياً، حيث يصعب التنبؤ بالعوائد، ولكن ستكون هناك حاجة إلى إيجاد وإنشاء نظام لتحديد مسارات الأسعار على المدى الطويل، على أساس توافق استراتيجي بين المنتجين.

وبصرف النظر عن النموذج المستخدم لإدارة السوق، هناك دون شك حاجة إلى المزيد من التعاون بين المنتجين والمستهلكين، حيث أنه فمن الخطأ في ظل العولمة استمرار الصراع بين الطرفين. وقد أشار كينز منذ عشرينات القرن الماضي إلى أن للطرفين مصلحة في استقرار الأسواق والأسعار.

ويتوجب على كبار المنتجين والمستهلكين ان يتحاوروا ويتعاونوا فيما بينهم، ويمكن البدء بهذا المسعى خلال مجريات المنتدى الدولي للطاقة (IEF) في الرياض. وأخيراً، يجب دعوة المنتدى للبدء بحوار بين الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وغيرها من الدول الرئيسية مثل الصين والهند، لوضع نموذج قابل للتطبيق للحد من تذبذب الأسعار وضمان الامدادات للمستقبل. ويمكن أن يكون نموذج المخزون الاحتياطي لكينز هو الطريق نحو تحقيق الاستقرار في أسواق المستقبل، رغم اننا نبدو وكأننا ما نزال بحاجة إلى تعلم دروس كينز بعد انتظار دام ٨٥ عاماً . . .

الاستنتاجات

- ازدادت تقلبات الأسعار منذ عام ٢٠٠٠ وتفاقت صعوبات التنبؤ بمساراتها بسبب تكاثر عدد العوامل المقررة لكل من العرض والطلب، مما يحيق التخطيط الاقتصادي والاستثمار بالمخاطر
- مقولة كينز من أن الأسواق الحرة للمواد الأولية تتعارض مع مصالح المنتجين والمستهلكين، غدت اليوم جلية للعيان.. وحقيقة أننا قد شهدنا بالفعل تدخلا منفصلا من جانب كل من المنتجين والمستهلكين، يؤكد الحاجة إلى عمل الجانبيين معا، عوض اللجوء إلى ردود فعل آنية ازاء تقلب الاسعار بدافع الخوف والقلق.
- تمتلك كل من أوبك ووكالة الطاقة الدولية القدرة على تحقيق الاستقرار في السوق عن طريق إيجاد نموذج مناسب للتدخل لتحقيق المصالح المشتركة في استقرار الأسعار.
- لا يمكن إنكار أهمية الحاجة إلى بناء المخزون الاحتياطي الذي اقترحه كينز، وامكانية تحقيقها عمليا..ان عودة الانتاج النفطي من ليبيا، وبروز منتجين جدد في افريقيا، ونمو انتج روسيا وفنزويلا سوية مع نمو انتج دول مجلس التعاون

الخليجي والعراق يجعل من الممكن الاحتفاظ بطاقة إنتاجية احتياطية فائضة مناسبة وبتكلفة منخفضة نسبيا من المنتجين من أصحاب التكلفة الأقل على مستوى العالم. لقد حان الوقت الآن لوضع النظرية الكينزيه موضع التطبيق.

- من شأن مثل هذا النظام أن يوفر استقرار ميزانيات الدول خلال فترات انخفاض الأسعار وان يكون له أثر مخفف خلال فترات زيادة الأسعار.

المراجع

- 1 - Amany A. El Anshasy Michael D. Bradley (2009) *Oil Price Volatility and the Fiscal Response in Oil-Exporting Countries* الناشر ومكان النشر
- 2 - Ali Aissaoui (2011) *Fiscal Break Even Prices: What more could they tell us about OPEC policy behavior?* APICORP Economic Commentary Vol 6 No 3 March 2011 place of publication.
- 3 - Al - Janabi, Adnan (2012), *Cooperation between Consumers & Producers*, Chatham House, MENA Energy Conference, Jan 2012.
- 4 - Buyuksahin, B., and M. A. Robe (2010), «*Speculators, Commodities, and Cross-Market Linkages*, Working Paper, U.S. Commodity Futures Trading Commission. Place of Publication
- 5 - Buyuksahin, B., M.S. Haig and M.A. Robe (2010). «*Commodities and Equities: Ever a,, Market of One ? Journal of Alternative Investments, 12 (3), pp. 75-95.*
- 6 - Brunette, C. and B. Buyuksahin (2009), *Is speculation destabilizing?*, CFTC Working Paper place of publication
- 7 - Chalabi, F.J. (2010) *Oil Policies, Oil Myths: Analysis and Memoir of an OPEC «Insider»*, London, IB Tauras.
- 8 - Chiakwelu, E. (2009) *OPEC and Oil price: Stabilization good for African economies*, Modern Ghana.com 15.6.2009,
- 9 - Darbouche H & Fattouh B (2011) *The Implications of the Arab Uprisings for Oil & Gas Markets*, Oxford Institute for Energy Studies.
- 10- Energy Economist / Issue 357 / July 2011.

المراجع

- 11- Fattouh, B. (2009), «*Oil Market Dynamics in Turbulent Times*, Oxford: Oxford Institute for Energy Studies. Presented at Istituto Affari Internazionali(IAI) Rome, Italy Friday 29 April, 2011.
- 12- Fattouh, B. (2009), «*Oil Market Dynamics through the Lens of the 2002-2009 Price Cycle*» OIES WPM39, Oxford: Oxford Institute for Energy Studies.
- 12- Friedman, Milton. 1953. «*The Case for Flexible Exchange Rates.*» In *Essays in Positive Economics*, University of Chicago Press, Chicago, 157-203.
- 14- Husain, A. Tazhibayeva, K., and Ter-Martirosyan, A. (2008) *Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil Exporting Countries*, IMF Working Paper, WP/08/253, IMF: Washington D.C.
- 15- Keynes, J.M. (1938) *The Policy of Government Storage of Foodstuffs and Raw materials*, Economic Journal September 1938, p.459,460.
- 16- Lux, T. (1995) *Herd behavior, bubbles and crashes*. The Economic Journal, Vol. 105, No. 431. (Jul., 1995), pp. 881-896 Platts Energy Economist issue 357 July 2011 IEA P30, 44.
- 17- Sharma. N (1998) *Forecasting Oil price Volatility*, Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University.
- 18- Therramus, T. (2009) *Was Volatility in the Price of Oil a Cause of the 2008 Financial Crisis? The Oil Drum Dec 8 2009*.
- 19- Van Heuvelen, B. (2012) *Crude Awakening in Iraq's turbulent politics, whoever controls the oil production wields the power. And that might soon be ExxonMobil. Foreign Policy, January 31, 2012*.
- 20- Verlegar, P.K. (1994) *Adjusting to Volatile Energy prices*, 1994 Institute of International Economics).
- 21- Ye, M. Zyren, J. Shore J (2002) *Forecasting Crude Oil Spot Price Using OECD Petroleum Inventory Levels. International Advances in Economic Research Nov. 2002*.

المراجع - الرسوم والجداول

- BP Statistics, 2011: Oil Price Volatility, www.bp.com.
- Energy Information Administration, April 2011: Short-term Energy Outlook, www.eia.gov International Energy Agency, Strategic Stock, www.iea.org.
- Iraq Energy Institute: Supporting Materials and Statistics, www.iraqenergy.org.
- MEES Estimates: OPEC Crude Oil Production Jan 2011-Jan 2012,

www.mees.com.

- OPEC: The set of OPEC basket prices needed by KSA in 2011, www.opec.org.
- OPEC: Oil Price Volatility - Monthly OPEC Basket, www.opec.org.
- Trading Economics: Brent Crude Oil, www.tradingeconomics.com.